الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول : التنظيم القانونى لحقوق المسجونين	١
الفصل الأول : حقوق الإنسان المسجون على المستويين الدولى والداخلى	٣
المبحث الأول : حق المسجون في المعاملة الإنسانية	٦
المطلب الأول : حماية المسجون من التعذيب	٧
أولا : حماية المسجون من التعذيب على الصعيد العالمى	
أ – الإعلان العالمى لحقوق الإنسان	٨
ب – العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية	١٠
جـ– اتفاقية مناهضة التعذيب	١٤
– تعريف التعذيب وفقا لاتفاقية التعذيب	١٥
– الوضع عند اختلاف القوانين الداخلية عن المعاهدات الدولية	١٧
ثانيا : حماية المسجونين من التعذيب على الصعيد الوطنى	١٨
أ – الحماية الدستورية للمسجون من التعذيب	٢٠
ب – حماية المسجون من التعذيب في القوانين الوضعية	٢١
– القيود الواردة على حق المجنى عليه في تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة التعذيب	٢٣
– تقدير ما تقرره المادة (١٢٦) عقوبات .	٢٥
– التعويض العادل وطلب المساءلة التأديبية لرجال الشرطة	
المبحث الثانى : حظر كافة أوجه إساءة معاملة المسجون	٢٦
أولا: حماية المسجون من الأوجه الأخرى لإساءة المعاملة على الصعيد الدولى	
أ – الإعلان العالمى لحقوق الإنسان	
ب – العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية	٢٧
ثانيا : حماية المسجون من الأوجه الأخرى لإساءة المعاملة على الصعيد الوطنى	٢٨
– تقدير الجزاء المقرر لجريمة استعمال القسوة	
– مدى اتفاق وضع القيد الحديدى فى قدمى المحكوم عليه داخل الليمان أو خارجه مع الحق في المعاملة الإنسانية للمحكوم عليه	٣٠
– مدى جواز التذرع بأوامر الرؤساء كمبرر للتعذيب أو إساءة المعاملة	٣٢
ثالثا : حماية الإنسان المسجون من إساءة المعاملة بين النصوص والواقع العملى	
أولا : تقارير المجلس القومى لحقوق الإنسان	٣٣
ثانيا : تقارير بعض منظمات حقوق الإنسان	٣٦
تعقيب	٣٨

Scanned by CamScanner

المبحث الثانى : حق المسجون في التعليم والثقافة	٣٨
المطلب الأول : حق المسجون في التعليم والثقافة على الصعيد الدولى	٤٣
أ- الإعلان العالمى لحقوق الإنسان	
ب- العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	
جـ- قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين	٤٥
المطلب الثانى : حق المسجون في التعليم والثقافة على الصعيد الوطنى	٤٨
أ - التنظيم الدستورى للحق في التعليم	
ب- التنظيم القانونى لحق المسجون في التعليم والثقافة	٤٩
- ضرورة وجود مكتبة بكل سجن	
- حق المسجون في استحضار الكتب والصحف والمجلات على نفقته الخاصة	٥٠
جـ - حق المسجون في التعليم والتثقيف بين النصوص والواقع العملى	٥١
١- الوضع من خلال تقارير المجلس القومى لحقوق الإنسان	
٢- الوضع من خلال تقارير بعض منظمات لحقوق الإنسان	٥٣
المبحث الثالث : حق المسجون في الرعاية الصحية	٥٥
المطلب الأول : حق المسجون في الرعاية الصحية على الصعيد العالمى	٥٦
أ- الاعلان العالمى لحقوق الإنسان	
ب - العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	
جـ- قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين	٥٧
تعقيب	٥٨
المطلب الثانى : حق المسجون في الرعاية الصحية على الصعيد الوطنى	٦٠
أ - التنظيم الدستورى للحق في الرعاية الصحية	
ب- قانون تنظيم السجون واللائحة الداخلية للسجون	٦١
- واجبات طبيب السجن عن الإجراءات الصحية للمسجونين	
- اختصاصات طبيب السجن بالإشراف على التنفيذ العقابى من الناحية الصحية والاستثناء الوارد على تلك القاعدة	٦٢
- تعقيب	٦٣
- الوضع في حالة عدم توافر الرعاية الصحية بمستشفى السجن	
- وجوب عزل المسجون المريض بمرض معد	٦٤
- الرعاية الصحية للمحكوم عليهن الحوامل	٦٥
- مسئولية الإدارات العقابية عن تطعيم المسجونين	
- تقديرنا التبعية وخضوع أطباء مصلحة السجون لوزارة الداخلية	
المطلب الثالث : حق المسجون في الرعاية الصحية بين النصوص والواقع العملى	٦٨
أولا : الواقع العملى من خلال تقارير المجلس القومى لحقوق الإنسان	

Scanned by CamScanner

ثانيا : الوضع من خلال بعض منظمات حقوق الإنسان	٧٠
أ- تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان	
ب- تقارير جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء	٧١
رأينا في الموضوع	٧٢
المبحث الرابع : حق المسجون في حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية	٧٤
المطلب الأول : حق المسجون في حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية على الصعيد العالمى	٧٥
أ - الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وحمايته للحق في حرية العقيدة	
ب - العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية	٧٦
ج - قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين	٧٩
المطلب الثانى: حق المسجون في حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية على الصعيد الوطنى	٨١
أ - الحماية الدستورية لحرية العقيدة وممارسة الشعائر	
- تقديرنا لحكم المحكمة الإدارية العليا المتعلق بحرية العقيدة	
- مدى حرية إقامة الشعائر الدينية	٨٢
- حكم المحكمة العليا وإيراد قيود على ممارسة الشعائر الدينية	٨٣
ب - قانون تنظيم السجون واللائحة الداخلية للسجون	
- نظام زيارة رجل الدين لبقية الطوائف الدينية	٨٨
المطلب الثالث : حق المسجون في حرية العقيدة وإقامة الشعائر بين النصوص والواقع	
المبحث الخامس : حق المسجون في الزيارة والتراسل	٩٠
المطلب الأول : حق المسجون في الزيارة والتراسل على الصعيد العالمى	٩٢
أ - العهد الدولى لحقوق الإنسان	٩٣
ب - العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	
جـ- العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية	٩٤
د- قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء	٩٦
- اتصال المسجون بالممثلين الدبلوماسيين التابعين لدولته	
- التبليغ عن الوفاة والمرض والنقل	
- التوسع في مظاهر الصلة بين المسجون والمجتمع الخارجى	٩٧
المطلب الثانى : حق المسجون في الزيارة والتراسل على الصعيد الوطنى	٩٨
أ - الدستور	
ب - قانون تنظيم السجون واللائحة الداخلية للسجون	٩٩
- جواز منح المسجون زيارة خاصة	
- جواز المنع للزيارة منعا مطلقا أو مقيدا	١٠٠
- المفهوم الصحيح للمنع المطلق أو المقيد للزيارة	
- تنظيم لائحة السجون للحق في الزيارة والتراسل	١٠١

Scanned by CamScanner

أ – تنظيم الحق في التراسل والزيارة لفئات المودعين بالسجون	١٠٢
ب – مكان الزيارة	١٠٣
جـ– مدة الزيارة	
د– عدد الزائرين	
هـ– مدى ما يمكن للمسجون قبوله من هدايا زائريه	
و – كيفية إجراء الزيارة	١٠٤
– خضوع مراسلات المسجون للرقابة	
– تقديرنا لمدى مطابقة المادة (٦١) من اللائحة الداخلية للسجون المتعلقة بفرض قيود على مراسلات المسجون لقواعد الدستور	١٠٥
– التصريح المؤقت بالخروج	١٠٨
– مدى إمكانية اتصال المسجون بأسرته وأقاربه تليفونيا	١٠٩
– مدى إمكان المسجون بالاختلاء الشرعى بزوجته	١١٠
– وضع المشكلة في الفقه الإسلامى	١١١
– موقف بعض النظم العقابية من المشكلة	١١٢
– الوضع في النظام العقابى المصرى	
المطلب الثانى : حق المسجون في الزيارة والتراسل بين النصوص والواقع العملى	١١٤
أولا : الوضع من خلال تقارير المجلس القومى لحقوق الإنسان	
ثانيا : الوضع من خلال بعض منظمات حقوق الإنسان	١١٧
المبحث السادس : حق المسجون في الشكوى والتقاضى	١٢١
المطلب الأول : حق المسجون في الشكوى والتقاضى على الصعيد العالمى	١٢٢
أ – الإعلان العالمى لحقوق الإنسان	
ب – العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية	١٢٣
جـ– قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين	١٢٤
– تنظيم كيفية التقدم بالشكوى	١٢٦
المطلب الثانى : حق المسجون في الشكوى والتقاضى على الصعيد الوطنى	١٢٦
أ– التنظيم الدستورى للحق في الشكوى والتقاضى	١٢٧
ب–التنظيم التشريعى للحق في الشكوى والتقاضى	
أولا : الحق في تقديم الشكوى	
تعقيب	
– مدى حق السجناء فى تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بحقوقهم وواجباتهم	١٣٠
– الوضع في التشريعات المقارنة	١٣١
ثانيا : الحق في التقاضى	١٣٢
المطلب الثالث : حق المسجون في الشكوى بين النصوص والواقع	١٣٤

Scanned by CamScanner

أولا : الوضع من خلال تقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان	
حق الشكوى للمجلس القومي لحقوق الإنسان	
ثانيا : الوضع من خلال تقارير بعض منظمات حقوق الإنسان	١٣٩
أ – المنظمة المصرية لحقوق الإنسان	
ب – مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء	١٤٠
الفصل الثاني: ملاحظات ختامية بشأن حقوق المسجونين والمعتقلين	١٤٣
المبحث الأول : عدم دستورية القرار بقانون رقم ٣٩٦لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون	١٤٤
– الوضع الدستوري قبل صدور دستور ١٩٥٦	
– الوضع بعد صدور دستور ١٩٥٦	
– اختصاص مجلس الأمة التشريعي	
– اختصاص السلطة التنفيذية بإصدار لوائح الضرورة والقرارات بقوانين	
– شروط إصدار لوائح الضرورة	١٤٦
– مدى توافر حالة الضرورة التي تسوغ إصدار القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون	١٥١
– تقديرنا للقيمة الحالية للقرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦	١٥٤
– مدلول تصديق البرلمان على لوائح الضرورة	١٥٥
المبحث الثاني : توصيات لتفعيل الضمانات القانونية لحقوق المسجونين	١٥٧
المطلب الأول : وجوب نقل تبعية السجون إلى وزارة العدل والأخذ بنظام قاضي التنفيذ	
أ – نقل تبعية السجون إلى وزارة العدل	١٦١
– تبعية السجون إلى وزارة العدل	١٦٢
ب – الأخذ بنظام الإشراف القضائي على تنفيذ العقوبات	
المطلب الثاني : تفعيل دور النيابة العامة في التفتيش على السجون والمعتقلات وأماكن الاحتجاز	١٦٦
– تقديرنا لدور النيابة في التفتيش على السجون	١٧١
المطلب الثالث : السماح لمنظمات حقوق الإنسان بزيارة السجون والمعتقلات وأماكن الاحتجاز	١٧٥
– علاقة الحكومة مع منظمات حقوق الإنسان الوطنية	١٧٦
– تقديرنا لدور منظمات حقوق الإنسان الوطنية فيما يتعلق بالسجون والمعتقلات	١٧٨
الباب الثاني : النظام التأديبي للمسجونين	
الفصل الأول : ماهية الخطأ التأديبي للمسجون	١٨٠
المبحث الأول : تعريف المخالفة التأديبية للمسجون	١٨١
المبحث الثاني : أركان الخطأ التأديبي للمسجون	١٨٢
أولا : الركن المادي – تعريف الركن المادي	١٨٥
– أمثلة لبعض المخالفات التأديبية للمسجونين	١٨٦
– عدم إمكان تقنين المخالفات التأديبية للمسجونين	

Scanned by CamScanner

- التقنين الجزئى للمخالفات التأديبية للمسجونين	١٨٨
- شروط واقعة الخطأ التأديبى	١٩١
- أحوال انتفاء الخطأ التأديبى	١٩٣
ثانيا : الركن المعنوى	١٩٥
المبحث الثالث : طبيعة المخالفات التأديبية للمسجون	١٩٨
- مبدأ الشرعية في المخالفات التأديبية	
- تقديرنا للرأى المنادى بافتقاد قانون تنظيم السجون مبدأ الشرعية	٢٠١
تقادم المخالفة التأديبية للمسجون	٢٠٥
المبحث الرابع : علاقة الخطأ التأديبى للمسجون بالجريمة الجنائية	٢٠٦
- طبيعة العلاقة بين الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية	
- طبيعة العلاقة بين الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية وفقا لقانون تنظيم السجون	
- الوضع في حالة ارتكاب المسجون جريمة جنائية تشكل فى الوقت نفسه خطأ تأديبيا	٢٠٧
الفصل الثانى : الجزاءات التأديبية في التشريع المقارن والمصرى	٢١٠
المبحث الأول : تعريف الجزاء التأديبى للمسجون وبيان طبيعته	٢١١
أ - التعريف بالجزاء التأديبى للمسجون	٢١٢
ب - طبيعة العقوبة التأديبية للمسجون	
- مبدأ شرعية العقوبة التأديبية	٢١٣
المبحث الثانى : صور الجزاءات التأديبية للمسجونين في التشريع المقارن والمصرى	٢١٦
المطلب الأول : الجزاءات التأديبية للمسجونين في التشريع المقارن	٢١٧
١ - التأديب فى القانون العراقى	
٢ - التأديب فى القانون الليبى	٢١٨
٣ - التأديب فى المملكة العربية السعودية	٢١٩
٤ - التأديب في القانون الكويتى	٢٢٠
تعقيب	٢٢١
المطلب الثانى : الجزاءات التأديبية فى قانون تنظيم السجون المصرى	٢٢٣
أولا : الإنذار	٢٢٧
ثانيا : الحرمان من كل أو بعض الامتيازات المقررة لدرجة المسجون أو فئته لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما	٢٢٨
- امتيازات درجات المسجونين	٢٢٩
- امتيازات المحبوسين احتياطيا	٢٣٠
ثالثا : تأخير نقل المسجون إلى درجة أعلى من درجته فى السجن لمدة لا تزيد على ستة أشهر	٢٣١
رابعا : تنزيل المسجون إلى درجة أقل من درجته فى السجن لمدة لا تزيد على ستة أشهر	٢٣٢
تعقيب	٢٣٣

Scanned by CamScanner

خامسا : الحبس الانفرادى لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما	٢٣٣
- الآثار التى تترتب على عقوبة الحبس الانفرادى	٢٣٥
- التمييز بين الحبس الانفرادى كجزاء وكتدبير تحفظى	
- مدى امكان تطبيق الحبس الانفرادى على المسجون الخطر	٢٣٥
تعقيب	٢٣٧
سادسا : وضع المحكوم عليه بغرفة التأديب المخصوصة	٢٣٨
-أماكن تنفيذ عقوبة الإيداع بغرفة التأديب المخصوصة	٢٣٩
تقديرنا للرأى المنادى بإلغاء عقوبة الإيداع بغرفة التأديب المخصوصة	٢٤١
سابعا : جلد المسجون بما لا يزيد على(٣٦) جلده	٢٤٢
- الأخطاء التى تجبر توقيع عقوبة الجلد	٢٤٣
- تعقيب	٢٤٥
- إلغاء النص المتعلق بعقوبة الجلد	٢٤٦
المبحث الثالث : آثار الجزاءات التأديبية على المسجونين	٢٤٧
أولا : عدم تأثير الجزاء التأديبى على موعد الإفراج المقرر قضائيا	٢٤٩
ثانيا : تأثير الجزاءات التأديبية على المسجون في حالة الإفراج الشرطى	٢٥٠
ثالثا : أثر الجزاء التأديبى على الإفراج بالعفو	٢٥٢
رابعا : أثر الجزاء التأديبى على استحقاق المسجون للزيارة والتراسل	٢٥٤
خامسا : أثر الجزاء التأديبى على نقل المسجون لصالح الضبط والربط	٢٥٤
أثر النقل لصالح الضبط والربط على المسجون	٢٥٥
تعقيب	٢٥٦
الفصل الثالث : السلطات التأديبية في قانون ينظم السجون	٢٥٨
المبحث الأول : الرؤساء المباشرون للسجون	٢٦٠
الاختصاص التأديبى لمدير السجن أو مأموره	٢٦٠
المبحث الثانى : السلطة الرئاسية	٢٦٣
مدى جواز التفويض فى تأديب المسجونين	٢٦٤
عقاب المسجون يتم مرة واحدة عن ذات الفعل	٢٦٦
الفصل الرابع : ضمانات توقيع الجزاءات التأديبية للمسجونين	٢٦٧
المبحث الأول : الضمانات السابقة على توقيع الجزاء التأديبى على المسجون	٢٦٩
المطلب الأول : مواجهة المسجون بالوقائع المنسوبة إليه	٢٦٩
المطلب الثانى : إجراء تحقيق مع المسجون	٢٧١
أ - تدوين التحقيق	٢٧٢
- السلطة المختصة بإحالة المسجونين إلى التحقيق	٢٧٥
- الوضع في حالة عدم إجراء تحقيق	

Scanned by CamScanner

ب - تفتيش المسجون المتهم بارتكاب مخالفة تأديبية	٢٧٦
- مشروعية تفتيش المسجون	
جـ - تمكين المسجون المتهم من الدفاع عن نفسه	٢٧٨
- الوضع في حالة رفض المسجون الإدلاء بأقواله في التحقيق	٢٧٩
- إباحة الكذب	٢٨٠
المبحث الثانى : الضمانات المعاصرة لتوقيع الجزاء التأديبى على المسجون	٢٨١
المطلب الأول : ضمانة الحيدة	٢٨٢
- وضع مبدأ الحيدة فى تأديب المسجونين	٢٨٤
المطلب الثانى : تسبيب قرار الجزاء التأديبى	٢٨٥
- الأصل وجوب الالتزام بتسبيب الجزاء ولو لم يرد به نص	٢٨٦
- وضع ضمانة التسبيب فى قانون تنظيم السجون	٢٨٧
المطلب الثالث : تناسب الجزاء مع المخالفة التأديبية	٢٨٨
المبحث الثالث : الضمانات اللاحقة لتوقيع الجزاء التأديبى على المسجون	٢٩١
المطلب الأول : التظلم الإدارى	٢٩٢
- مدى إمكان قيام المسجون بتقديم تظلم من قرارات الجزاءات التأديبية	
- نوع التظلم المقدم من المسجون	٢٩٣
- أثر التظلم	٢٩٥
المطلب الثانى : التظلم القضائى	٢٩٧
طعن المسجون في القرارات التأديبية	
تقديرنا لرأى هذا الجانب من الفقة	٢٩٨
أولا : تحديد معنى النهائية	٣٠٠
ثانيا : المفارقة في الاختصاص التأديبى بين كل من مدير السجن ومدير عام السجون	٣٠١
ثالثا :عدم إمكان الطعن فى القرارات التأديبية التى توقع على المسجون يتعارض مع حق التقاضى	٣٠٢
رابعا : خضوع الإدارة للقانون	٣٠٤
خامسا : حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء	٣٠٤
- الجهة القضائية المختصة بنظر طعون المسجون فى القرارات التأديبية	٣٠٧
- أوجه الإلغاء	٣٠٨
- طبيعة مسئولية الإدارة العقابية بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن الجزاءات التأديبية	٣٠٩
الباب الثالث : الرقابة القضائية على منازعات المسجونين فى فرنسا ومصر	٣١١
الفصل الأول : الوضع فى فرنسا	٣١٢
المبحث الأول : نطاق اختصاص القضاء العادى بمنازعات المسجونين	٣١٣
المطلب الأول : منازعات المسجونين التى تدخل فى اختصاص القضاء العادى	٣١٦

Scanned by CamScanner

٣١٧
١ - المنازعات الخاصة بالحبس الاحتياطي ٣١٩
٢ - المنازعات الخاصة بالعقوبات المقيدة للحرية ٣٢١
٣ - المنازعات مع الأشخاص المعنوية الخاصة
٤ - القرارات المتعلقة بتطبيق العقوبات ٣٢٧
المطلب الثاني : معيار توزيع الاختصاص بقرارات قاضي التنفيذ بين القضاءين العدلي والإداري ٣٢٩
- تغيير معيار محكمة التنازع ٣٣١
- تقديرنا لهذا الرأي ٣٣٤
المبحث الثاني : رقابة القضاء الإداري على المرافق العقابية ٣٣٥
المطلب الأول : رقابة المشروعية ٣٣٧
الفرع الأول : قرارات الجزاءات التأديبية
- الوضع بالنسبة للجزاءات التأديبية الموقعة من مدير المؤسسة العقابية
- قرارات الجزاءات التأديبية تعد من إجراءات التنظيم الداخلي للمؤسسة
- موقف المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان ٣٣٩
- تغير اتجاه مجلس الدولة بعد حكم مارى عام ١٩٩٥ ٣٤١
- الوضع بعد صدور المرسوم الصادر في ١٢ابريل ١٩٩٦ بإصلاح النظام التأديبي للمسجونين ٣٤٤
ثانيا : الجزاءات الموقعة من قاضي تطبيق العقوبات ٣٤٦
الفرع الثاني : القرارات المتعلقة بالتصنيف والعزل ونظام السجن ٣٤٨
أ - القرارات المتعلقة بالتصنيف والنقل
ب - القرارات المتعلقة بتطبيق نظام خاص على أحد المسجونين ٣٤٩
جـ- الوضع في العزل ٣٥١
الفرع الثالث : القرارات المتعلقة بعلاقة المرفق العقابي بالخارج ٣٥٣
- تراجع استخدام النظام الداخلي للمرفق فيما يتعلق بقرارات المؤسسة العقابية بالخارج
الفرع الرابع : القرارات المتعلقة بأموال السجناء ومشترياتهم ٣٥٦
أ - المرحلة السابقة على حكم Cherbonnel
ب - المرحلة اللاحقة على حكم Chertonnel
المطلب الثاني : مسئولية الدولة عن أعمال المرافق العقابية ٣٥٧
الفرع الأول : المسئولية عن الأضرار التي تلحق بالمسجونين ٣٥٩
أولا : الرعاية الصحية للمسجونين ٣٦٢
- موقف مجلس الدولة بعد حكم عام ١٩٩٢ ٣٦٣
- الوضع بعد صدور قانون إصلاح الرعاية الصحية في المرافق العقابية ٣٦٥
ثانيا : حالات انتحار المسجونين ٣٦٦
ثالثا : الأضرار الناشئة عن العمل العقابي
رابعا : الأضرار الناشئة عن أعمال التفتيش ٣٧٠
٣٧٢

- أفعال العنف من العاملين فى الإدارة العقابية	٣٧٣
الفرع الثانى : المسئولية بدون خطأ	٣٧٤
الفصل الثانى : رقابة القضاء الإدارى على أعمال المرافق العقابية فى مصر	٣٧٩
المبحث الأول : رقابة الإلغاء	٣٨٠
المطلب الأول : الجزاءات التأديبية	٣٨٣
- تقديرنا لهذا الرأى	٣٨٣
- موقف القضاء الإدارى	٣٨٥
المطلب الثانى : قرار الإفراج الشرطى	٣٩٠
- الطابع الإدارى لقرار الإفراج الشرطى	
- موقف القضاء الإدارى	
المطلب الثالث : الامتناع عن التمكين من دخول الامتحانات	٣٩٦
- مدى جواز الاحتجاج بالظروف الأمنية لعدم تمكين المسجونين من أداء الامتحانات بمقار اللجان	٣٩٨
تعقيب	٣٩٩
- الحق فى مواصلة التعليم والالتحاق بالدراسات العليا	٤٠٠
المطلب الرابع : رفض الإفراج عن المحكوم عليه بعد انتهاء مدة عقوبته	٤٠٤
المطلب الخامس : قرار المنع من الزيارة أو المراسلة	٤٠٧
- التمكين من زيارة المحكوم عليه بدون وجود أسلاك	٤١٥
- صور من تعنت الإدارة فى منع الزيارة عن المسجون	٤١٥
- تعقيب	٤١٩
المطلب السادس : العفو عن باقى العقوبة المحكوم بها	٤٢٠
- قرار رئيس الجمهورية بالعفو عن باقى العقوبة ليس من أعمال السيادة	٤٢٣
- سلطة رئيس الجمهورية فى العفو عن العقوبة أو تخفيفها سلطة تقديرية	٤٢٤
المطلب السابع : قرار الإفراج الصحى	٤٢٦
- تكييف موافقة النائب العام كأحد شروط الإفراج الصحى	٤٢٧
المبحث الثانى : رقابة قضاء التعويض	٤٣٣
المطلب الأول : موقف القضاء العادى من التعويض عن أضرار المرافق العقابية	٤٣٤
المطلب الثانى : موقف القضاء الإدارى من التعويض عن أضرار المرافق العقابية	٤٤٣

Scanned by CamScanner